

نحو إستراتيجية حديثة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة - وجهة نظر -

د. طالم علي

أستاذ محاضر، جامعة ابن خلدون - تيارت

talem_83@yahoo.fr

الملخص: نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل طموحات التكامل الاقتصادي العربي والتنمية في عالم متغير، وسعي الأقطار العربية إلى تنفيذ برامج للتنمية المستقلة، فرغم العقبات التي تواجه النجاح إلا أنّ هناك مجموعة من المقومات يجب ترتيبها عن طريق صياغة إستراتيجية حديثة لتفعيل هذا التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي، التنمية المعتمدة على الذات، معوقات ومقومات النجاح، الإستراتيجية الحديثة للتفعيل.

Abstract: This study attempt to analyze the aspirations of Arab economic integration and development in a changing world and the Arab countries seek to implement independent development programs. Despite the obstacles to success, there are a number of elements that must be arranged by formulating a modern strategy to activate this regional economic integration.

Key words: Arab economic integration, self-development, obstacles and elements of success, modern strategy for activation.

تمهيد: مع متغيرات العالم العاصفة وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وأوضاعها المستقبلية، فإن قضية التكامل الاقتصادي العربي وما يرتبط بها من قضايا السوق العربية المشتركة، والعمل الاقتصادي العربي المشترك الثنائي والمتعدد الأطراف أصبحت ضرورة حتمية.

ما يعزّز هذه الضرورة حقائق التجارة العالمية المؤكدة على أنّ التجارة الإقليمية وبالذات في نطاق التكتل الاقتصادي المتعدد الحلقات تمثل الجزء الأكبر من التجارة الخارجية للدول الكبرى، حيث تبلغ التجارة البينية بين دول الإتحاد الأوروبي 60% من مجمل تجارتها الخارجية، في حين أنّ التجارة البينية بين الدول العربية لا يتجاوز 9%، كما تبلغ نسبتها 23% بين مجموع الدول النامية.

إشكالية الدراسة: إنطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذه الدراسة على النحو التالي: لماذا أخفقت تجارب التكامل الاقتصادي العربية في نجاحها، وكيف يمكن تفعيلها لضمان مستقبل أفضل؟.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من واقع التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي، وبالضبط على مستوى التجارة العالمية وانعكاسات تلك التغيرات على مجمل الدول العربية نتيجة ارتباطها بالأسواق الدولية. كما تتبدى تلك الأهمية من خلال حتمية إنجاح التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المشاريع المطروحة في المنطقة العربية.

منهج الدراسة: نستند للمنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند الحديث عن ظاهرة التكامل الاقتصادي العربي والعوامل التي تتحكم فيها، كما نستعين بأسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع المتعلقة بالموضوع لأنّه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ للمستقبل دون التطرق إلى الماضي. لمعالجة الإشكالية المطروحة نعرّج على المحاور الموالية.

المحور الأول: التكامل الاقتصادي العربي كمدخل لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات

يُشير الاقتصادي بيبلا بلاسا إلى أنّ التكامل الاقتصادي 'عملية وحالة، فبوصفة عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين

الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية¹.
 أمّا ميردال فيركز على أنّ مفهوم التكامل الاقتصادي بأنّه: 'عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على المستوى الإقليمي'².
 إنّ مفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، ومرورا بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي حتى تصل إلى شكل (الوحدات الاقتصادية الكاملة) بمعنى الاندماج أو التكامل التام بين إقتصاديات الدول العربية، بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد مثل اقتصاد أي بلد منفرد³.

تتمثل علاقة التكامل بالتنمية الاقتصادية في المنافع التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المشتركة في التكامل، حيث أنّ الدافع الرئيسي لإقامة التكامل هو توقع تحقيق قدر من الأهداف الاقتصادية على نحو أفضل من تلك التي يمكن بلوغها بجهود منفردة. ومنافع التكامل لصالح التنمية تتمثل في اتساع السوق بما يتيح إقامة مشروعات إنتاجية ضخمة تنفع من مزايا الإنتاج الكبير وتخصيص أفضل للموارد،

¹ حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي للنشر، مصر، 1998، ص 07.

² فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2004، ص 06.

³ صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدولي: العولمة والتحويلات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، مصر، 2014، ص 145.

توفير إمكانيات أفضل لاستخدام التكنولوجيا، خلق ظروف موضوعية لإقامة نمط جديد ومتكافئ للتخصص وتقسيم العمل الدولي. يجب توضيح أهمية المشروعات العربية المشتركة ودورها التنموي بمراعاة مستويين، الأول متعلق بالمتغيرات العالمية مثل إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وإتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، والثاني على المستوى الإقليمي وخاصة الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية وبرامج الخصوصية. ويجب تدعيم المشروعات العربية المشتركة وإنقاذها بآليات تتماشى مع هذه المتغيرات العالمية والإقليمية، فيخشى أن تتحول المشروعات المشتركة إلى أداة لاستمرار حالة تبعية بدلا من أن تكون أداة للتكامل التنموي والاعتماد على النفس¹.

عملية التنمية في الأقطار العربية قد ورثت هياكل إنتاجية من العهد الاستعماري جعلها تنمية مشوهة غير متوازنة، وزدواج الهيكل الإقتصادي حيث يوجد قطاع إقتصادي تقليدي متخلف وآخر حديث غالبا قطاع التصدير الذي يرتبط باقتصاديات العالم الصناعي ويندمج في السوق العالمية بآليات التبعية، مما أدى إلى تكوين تاريخي للتخلف في الأقطار النامية، وتراكم الثروة في المراكز الصناعية، والتنمية الحقيقية لا بد أن تكون قائمة على أساس الاستقلال الإقتصادي والتحرر من التبعية، لذلك ينادي أنصار نموذج التخلف والتبعية في الأدبيات الإقتصادية العربية إلى تغيير الهيكل الإقتصادي المشوه بتخليصها من حالة التبعية وفك الارتباط بالسوق العالمية والاعتماد الجماعي على النفس.

في ندوة أقيمت في بيرو سنة 1973 رأى بعض مفكري مدرسة أمريكا اللاتينية في التخلف والتبعية أن فك ارتباط الدول النامية من السوق

¹ صلاح زين الدين، مشكلات الاقتصاد العالمي، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص 148.

العالمية أمر غير مطلوب، لأنها تجني فوائد من التقسيم الحالي للعمل الدولي، وإنما المطلوب تحقيق قدر أكبر من الإعتماد الجماعي على النفس، وتثار في هذا المقام قضية الإنفتاح على السوق العالمية والإندماج فيها وأيضاً قضية الاعتماد الجماعي على النفس وهل يمكن تحقيق تنمية مستقلة في ظل الإندماج في السوق العالمية وليس العزلة منها. والمطلوب حسب وجهة نظرنا هو إختيار طريق وسط بين فك الإرتباط بالسوق العالمية أو الإندماج والتبعية من خلال الشراكة، ويكون ذلك بإقامة تعاون بين الدول العربية مع رفع التكافؤ.

بالنسبة للدول العربية يكون التكامل الاقتصادي بينها ليس هدفاً في حد ذاته وإنما أداة ووسيلة لتحقيق أهداف تتمثل أساساً في تنمية اقتصاداتها وتطويرها أي التكامل من أجل التنمية، لذلك فإن مجرد إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول العربية ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل اللازم لتحقيق التنمية. ولتحقيق هذا التكامل لا بد من تنمية هياكلها الاقتصادية أولاً وتنسيق الاستثمارات وتوزيعها بين الدول المشتركة في التكامل بما يحقق الكفاءة والعدالة. ولا يمكن إغفال الجانب السياسي في التكامل وتفاعله مع الجانب الاقتصادي.

المحور الثاني: مقومات ومعوّقات نجاح التكامل الاقتصادي العربي

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية:

- **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية:** تتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، الثروة البترولية والمعدنية، الملاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الإستغلال الأمثل، حيث تقدر الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي 69.1 مليون هكتار (05% من المساحة

الإجمالية للدول العربية) في سنة 2003 وتحتل الأراضي المزروعة موسميا حوالي 88% من مساحة الأراضي المزروعة¹.

- **الموقع الاستراتيجي:** حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا الأمر الذي يضفي عليه أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، ويطل أيضا على بحار عديدة كالبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والمحيط الأطلسي، كما تتميز تضاريس الوطن العربي جغرافيا بوجود مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة².

- **حجم السوق العربية:** تتوافر في الوطن العربي سوق منسبة ومساعدة لعملية التكامل تتركز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيوستراتيجي والتعداد الكبير للسكان مع أن السوق العربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعداد الموارد المتاحة.

- **توافر الكوادر:** يمتلك الوطن العربي كفاءات علمية على الصعيد العلمي والتكنولوجي من شأنها أن تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وما ساعد على ذلك هو إتباع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية أين يحتوي الوطن العربي على مئات الجامعات وأكثر من 500 مركز بحث علمي، هذا إلى جانب تنوع حقول التخصصات في المراحل التعليمية المختلفة.

تتوفر لدى الدول العربية لا سيما دول المغرب العربي أهم مستويات التكامل الاقتصادي من موارد بشرية، حيث يفوق سكان المغرب العربي

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2004، ص27.

² باشي أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على منطقة التجارة الحرة، مداخلة مقدمة في إطار الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص08.

80 مليون نسمة مع ملاحظة تفوق نسبة الشباب نسبة 60% مع توقع 107 مليون نسمة في حدود سنة 2025.

- **توافر رؤوس الأموال بشكل هائل:** تمتلك الدول العربية رؤوس أموال بسبب ضخامة عائدات البترول خاصة بعد حرب الخليج عام 1991، إلا أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية المنطقة العربية، لأنها اتجهت نحو الاستثمار في الدول الغربية في شكل توظيفات مصرفية في المصارف الدولية أو استثمارات مالية في شركات وعقارات وفي أسواق الأسهم والسندات العالمية، هذا ما يشجع على قيام تكامل اقتصادي عربي يجعل الفوائض المالية تعود إلى الدول العربية التي هي في حاجة ماسة إليها.

مما سبق يتضح أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها العالم العربي والتي تدفعه دفعا لتكميل مسيرته التكاملية، علما بأن هذه المقومات لا تتوفر لدى تكتلات أخرى، وهذا يدعونا للقول بأن الفرصة ما زالت سانحة لتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية العربية، خاصة أن التكامل أصبح السبيل الوحيد لكي تجد به مكانا يليق بها في ظل التغيرات العالمية الجديدة.

هناك عدّة محاولات بذلت من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من الخمسينات إلى التسعينات، والحقيقة أن هذه المحاولات كانت تتعثر في كل مرة ثم تتكرر في صيغ وسنوات مختلفة وهذا التعثر يرجع إلى عوامل عديدة سوف نذكر من بينها فيما يلي:

- إن أبرز ما يعيق الإتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يتمثل في إستمرار وجود مروحة واسعة من القيود غير الجمركية للسلع وعدم التوافق على قواعد المنشأ التفصيلية للمنتجات العربية، إضافة إلى التفاوت الحاد في هياكل الضرائب ومستويات الأجور والتأمينات؛

- قلة أو غياب الإرادة السياسية: إنَّ عملية التكامل الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق إذا إلا توفرت الإرادة السياسية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يكون الأمر متعلقا بقضية مثل الصحراء الغربية، ففي أواخر عام 1995 تفجر هذا الخلاف بين المغرب والجزائر وأعلن المغرب تجميد نشاط الإتحاد وإتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية¹؛

- ينطوي ضعف دور القطاع الخاص العربي على تأثيرات سلبية، بالنسبة لموضوع التعاون والتكامل الاقتصادي، ويضفي طابعا بيروقراطيا وإداريا وإراديا على الجزء الأكبر من التجارب والجهود الراهنة الرامية إلى تقوية مستوى التداخل بين الاقتصاديات العربية، كما يلعب النقص وعدم الدقة في نظم الإحصاءات الوطنية، دورا مقيدا لاتجاهات التكامل؛

- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بينها، حيث أنَّ المستفيد الأكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع².

- مع وجود عدد كبير من الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية، يصعب إلى حد كبير تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على المبادلات السلعية ذات المنشأ العربي، كذلك فإن عدم وجود إستراتيجية موحدة للدول العربية في تعاملها مع الاتفاقات الدولية والإقليمية، قد ساهم في الحد من حركة انسياب السلع بين الدول العربية، وفي تغليب تدفقات المبادلات التجارية بين كل من البلدان والخارج، على حساب تنمية التجارة البينية العربية؛

يضاف إلى كل ما سبق الضعف الشديد للتبادل التجاري بين البلدان العربية، حيث يقارب 2.5% وتبين الإحصائيات مثلا أنَّ 78% من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوروبي (UE) الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس، والمغرب

¹ الندوي محسن، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، المغرب، 2011، ص308.

² المجذوب أسامة، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص135.

60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر 58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل 62% الصادرات، وبالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي¹.

المحور الثالث: نحو إستراتيجية أفضل للتكامل الاقتصادي العربي

يمثل التكتل الاقتصادي العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابي مع المستجدات العالمية، نظرا لما يوفره من شروط أفضل في التعامل مع العالم الخارجي وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل دولة على حدة، ومن أجل تشجيع التفاعل العربي في ظل الاقتصاد العالمي بشكل أكثر إيجابية ينبغي التعجيل باتخاذ خطوات جادة نحو التكامل العربي تتجاوز فكرة منطقة التجارة الحرة (وهي أبسط أنماط التكامل) التي تركز على تحرير المبادلات التجارية فقط والانتقال إلى مراحل أكثر شمولية في أقرب الآجال الممكنة.

لتحقيق ذلك يجب إنشاء مفوضية إقتصادية ومالية عربية تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية الاستراتيجية اللازمة وتقوم هذه المفوضية بوضع القواعد والضمانات اللازمة للاتفاقيات العربية مع دول العالم الخارجي، كوضع قواعد عامة ومشتركة لعقد إتفاقيات شراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي تقاديا للوضع الراهن الذي تتفاوض من خلاله كل دولة عربية على إنفراد مع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل مصالح 25 دولة من أكثر دول العالم تقدما اقتصاديا، سياسيا واستراتيجيا، مع دعوة البنوك والمؤسسات المالية العربية للتنسيق فيما بينها والاهتمام بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما تم التأكيد عليه في المنتدى الدولي للإصلاح العربي

¹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير عام حول المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس، 2007، ص ص 06-07.

الذي انعقد بمصر في مارس 2004¹.

بالرغم من تعثر تجارب التكامل الإقتصادي العربي إلا أنّ هناك خطوات قد أُتخذت فعلا على طريق التعاون العربي وأُقيمت مؤسسات، ودبجت إستراتيجيات وبرامج عمل مازالت تصارع الواقع الاقتصادي والسياسي للأمة العربية، ومازالت هناك دوافع ذاتية وشروطا موضوعية لاستمرار عملية التكامل، لأنّ الكثير من عناصر التاريخ والسياسة والاقتصاد تجمع العرب أكثر مما تفرقهم، بل أن الظروف العالمية وأهمها بداية عصر منظمة التجارة العالمية تتيح لتجارب التكامل الإقتصادي التمتع ببعض الاستثناءات من قواعد الجات لمدة عشر سنوات.

إنّ عملية التكامل التنموي طويلة ومعقدة وشاقة، والنجاح يواكبها ببطء مما يتطلب جهودا مكثفة، ذلك لأنّ التكامل ينطوي على عملية تعلم lean process وتقود إلى التغلب على الصعاب والعقبات، لذلك فإن الخطوات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة والتكامل التنموي يجب أن تكون أكثر جدية، ويجب متابعتها من خطوة لأخرى ومن مجال لآخر، ونقترح لذلك إستراتيجية أفضل للتكامل الإقتصادي العربي تعد من أكثر مداخل التكامل قبولا، وهذه الإستراتيجية تتطلب إتخاذ خطوتين²:

الخطوة الأولى يتم فيها مراجعة شاملة ودقيقة للأداء وإنجازات المشروعات المشتركة، وإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص العربي، والإتفاق على توجهات محددة تجاه المتغيرات العالمية مثل الجات والشراكة الأوروبية والأمريكية والمتغيرات الإقليمية التي يجب أخذها بعين الإعتبار أيضا.

¹ عمورة جمال، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة، 2013، ص101.

² صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص179-180.

والخطة الثانية تجري فيها تقوية علاقة المشروعات العربية المشتركة بمؤسسات التكامل الأخرى، وربطها بإستراتيجية واضحة لبداية القرن الحادي والعشرين.

من خلال دور المشروعات العربية المشتركة في التكامل الاقتصادي في عالم متغير يتضح أن ذلك مجرد الجزء الظاهر من جبل الجليد، ويجب إلقاء نظرة أكثر شمولاً للتعامل مع الموضوع. ومن المهم التأكيد على التكامل من أجل التنمية، أي لابد من حدوث إنماء تكاملي برفع القوة الاقتصادية للأقطار العربية.

وأياً كانت نتائج تقييم الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة، ومع إعترافنا بجوانب القصور فيها، إلا أنها أصبحت واقعا ملموسا وأتاحت فرصا للتعاون بين الأقطار العربية، وكانت بمثابة عملية تعلم بدأت ولم تنتهي بعد، ورغم أنها لم تشبع طموحات الوحدة الاقتصادية أو التكامل العربي إلا أنها احتوت بعض الملامح الإيجابية التي يمكن توسيعها في المستقبل. والمشروعات العربية المشتركة تمثل صورة من صور التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية في ظل الظروف المتاحة، فقد عملت على تحريك الموارد الاقتصادية خاصة رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أقطار عربية، وتعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية والموارد البشرية في أقطار عربية مختلفة. وقد أتاحت هذه المشروعات إكتساب الأقطار العربية لخبرات في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة.

كما أن الحديث عن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى كأحد مشروعات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يستلزم تدعيم إمكانيات نجاحها، ولاستشراف المستقبل يجب الاستفادة من دروس الماضي.

خاتمة: يمثل قيام التكتل الاقتصادي العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابي مع أوضاع العولمة ومتغيراتها، لما يوفره من ظروف أفضل في التعامل مع العالم الخارجي، وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل بلد.

لتشجيع التفاعل العربي مع الاقتصاد العالمي بصورة أكثر أمناً وإيجابية يتعين الإسراع باتخاذ خطوات عملية للتكتل العربي تتجاوز الحديث عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تركز فقط على تحرير المبادلات التجارية للانتقال إلى مراحل أكثر شمولاً.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- 01- تفعيل التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة حتمية من أي وقت سابق في عصر كثرت فيه الأقطاب الجهوية، بإعتباره الخيار الأساسي لتحقيق التنمية بين الدول الأعضاء.
- 02- هناك العديد من العقبات، لكن يمكن للتكامل الاقتصادي العربي الارتقاء نحو التفعيل إذا تم إستغلال كافة المقومات المتاحة.

جملة التوصيات المقترحة:

- 01- ضرورة التوجه نحو فكرة إقامة مؤسسات صناعية كبيرة الحجم، مع إنشاء فروع وفقاً لمنهج العناقيد الصناعية داخل الدول العربية قصد الإستفادة المتبادلة وخاصة من جانب التكنولوجيا.
- 02- حتمية التعاون في المجال الطاقوي بإعتباره من أكثر الموارد المتاحة في الوطن العربي، مع إبرام إتفاقيات البحث العلمي النظري والتطبيقي لتدعيم المسيرة التنموية في المنطقة.
- 03- يجب تطوير الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابة مالية مع إقامة بورصات حديثة والربط بينها، بغرض الوصول إلى تجسيد مشروع البورصة العربية الموحدة في إطار التكامل المالي.

قائمة المراجع والمصادر:

01. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير عام حول المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس، 2007.
02. باشي أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على منطقة التجارة الحرة، مداخلة مقدمة في إطار الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.
03. حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي للنشر، مصر، 1998.
04. صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدولي: العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، مصر، 2014.
05. صلاح زين الدين، مشكلات الاقتصاد العالمي، دار النهضة العربية، مصر، 2016.
06. عمورة جمال، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوربي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة، 2013.
07. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2004.
08. المجذوب أسامة، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
09. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2004.
10. الندوي محسن، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، المغرب، 2011.